

آراء في السياسة الاقتصادية

أكتوبر ٢٠٠٠

العدد (٧)

المعدل الفعلي للضريبة على رأس المال والقرارات الاستثمارية في مصر

وعلى الرغم من أن هذه المقارنة تحمل قدرًا من الصحة، إلا أنها لا تعبر بشكل دقيق عن الأثر الحقيقي للنظام الضريبي على تكلفة رأس المال. ويرجع ما تقدم إلى أن الضريبة الاسمية تعكس جانبًا واحدًا فقط من النظام الضريبي الأجنبي. وهو الضريبة المباشرة على الأرباح، مستبعدة بذلك الجوانب الأخرى للنظام الضريبي. مثل الضريبة المباشرة الأخرى كالضريبة العقارية، والضرائب غير المباشرة وأدائها المختلفة، والإعفاءات الضريبية، والإدارة الضريبية، وأخيرًا أسس المعالجة الضريبية كطرق تقدير الإهلاك، ولا يتفق الأمر على ما تقدم، إذ يؤدي الاعتماد على المعدل الاسمي للضريبة إلى تجاهل بعض خصائص الصناعة مثل هيكل الأصول الثابتة، وكذلك بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل معدل التضخم وسعر الفائدة.

جدول رقم (١)، المعدل الاسمي للضريبة على الأرباح في مصر مقارنة ببعض الدول (٥)

الدولة	معدل الضريبة	الدولة	معدل الضريبة
مصر (٢٠٠٠)	٣٢	سنتاغورة (٢٠٠٠)	٣٦
تركيا (٢٠٠٠)	٣٣	البرازيل (٢٠٠٠)	٣٥
كوريا (٢٠٠٠)	٣٦	بيرو (٢٠٠٠)	٢٠
أندونيسيا (٢٠٠٠)	٣٠	شيلي (٢٠٠٠)	١٥

المصدر: KPMG (1998), KPMG Corporate Tax Rate Survey.

وفي المقابل، يقدم المعدل الفعلي للضريبة مقياسًا أكثر شمولًا لتقدير أثر الجوانب المختلفة للنظام الضريبي، وخصائص الصناعة والاقتصاد القومي على تكلفة الاستثمار ونمط توزيعه. وبإيجاز شديد، يتم حساب هذا المعدل بطرح معدل العائد الداخلي على الاستثمار بعد خصم كافة الضرائب من معدل العائد الداخلي قبل خصم كافة الضرائب، منسوبة إلى المعدل الثاني، فمثلاً إذا كان معدل العائد الداخلي قبل خصم الضرائب هو ٥١٪، ومعدل العائد الداخلي بعد خصم الضرائب هو ٤٢٪ فإن المعدل الفعلي للضريبة يصبح ٥٪.

المعدل الفعلي للضريبة والاستثمار في مصر

على الرغم من جهود الحكومة المستمرة، إلا أن أهم نتائج الدراسة، التي يستند إليها هذا العدد، تشير إلى ارتفاع المعدل الفعلي للضريبة في مصر مقارنة بمعدل المعدل الاسمي (شكل ١). كما تشير أيضًا إلى ارتفاع المعدل الفعلي للضريبة في مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى (شكل ٢).

هناك اتفاق على أن الضرائب تمثل أحد المحددات الهامة لتسلك الاستثماري، فمن ناحية، يؤدي الارتفاع النسبي لمعدلات الضرائب إلى تقييد معدلات الاستثمار المحلي، وإلى إضعاف القدرة التنافسية للدول على جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن ناحية أخرى، يؤثر النظام الضريبي على قرارات المستثمرين عند استجابتهم للفرص الاستثمارية المتاحة، كما قد ينتج عنه نمط لتوزيع الاستثمارات لا يتفق واعتبارات الرضاة والرغبة الاقتصادية.

وإذا رُكنا أهمية تأثير الضرائب على معدلات وكثافة استخدام الموارد الاستثمارية، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات، أهمها إصدار قانون الاستثمار الموحد عام ١٩٩٧، وتخفيض ومساواة سعر الضريبة على الشريحة العليا لدخل الأفراد، يسعر الضريبة على شركات الأموال التجارية عام ١٩٩٨، كما أعلنت الحكومة مؤخرًا، أنها بصدد اعداد برنامج متكامل للإصلاح الضريبي يتناول أسعارًا للضريبة وحوافز الاستثمار، ويتصدى كذلك مظاهر تهريب الضريبة والقطاع غير الرسمي، كما يستهدف تطويرًا جذريًا للإدارة الضريبية.

وبإماتنا من العزلة بأهمية هذه المبادرة، يقدم هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية، تقديرًا لعبءه الحقيقي للنظام الضريبي على الاستثمار في مصر. ويستند هذا التقدير على قياس المعدل الفعلي للضريبة على رأس المال (Marginal Effective Tax Rate)، وهو مؤشر يعكس أثر الجوانب المختلفة للنظام الضريبي على تكلفة هذا العنصر الاستثماري.

وستُهل هذا العدد، باستعراض أوجه التصور في المعدل الاسمي للضريبة، ثم نستنتج ذلك بعرض تقديرات المعدل الفعلي للضريبة في مصر في محاولة لإجابة على التساؤلات التالية، هل يؤدي النظام الضريبي إلى زيادة تكلفة الاستثمار في مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى؟ وهل يؤثر على القرارات الاستثمارية على نحو يسري كثافة استخدام الموارد الاقتصادية؟ وفي النهاية نطرح مجموعة من المقترحات البسيطة التي يمكن أن تدعم الجهود الحالية للحكومة المصرية في مجال الإصلاح الضريبي.

لماذا لا يعبر المعدل الاسمي للضريبة عن العيب الفعلي للضريبة على رأس المال؟

عادة ما يلجأ الكثيرون لتقييم أثر الضرائب على الاستثمار على مقارنة المعدلات الاسمية للضرائب على الأرباح في مصر بآثار المعدلات الاسمية في الدول الأخرى. كما هو موضح على سبيل المثال في الجدول رقم (١). وبناء على هذه المقارنة ينتهون إلى القول بالارتفاع النسبي لمعدل الضريبة في مصر.

تهدف سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية إلى الإسهام في حل المشاكل الاقتصادية الملحة في مصر وذلك بتحليل أبعاد هذه المشاكل وتقديم مقترحات بشأنها. وتستند هذه السلسلة على الأبحاث التي يقوم بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد اعتمد مجلس إدارة المركز مضمون هذا البحث والتوصيات الواردة به.

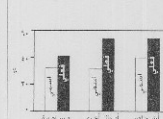
أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- مسطفى خليل - الرئيس التنفيذي
- ابراهيم شحاته - الرئيس الفني
- مفهر حلمي - رئيس مجلس الإدارة
- جلال الزوية - نائب رئيس مجلس الإدارة
- محمد لطفي منصور - الأمين العام
- عمر مهنا - أمين الصندوق الفني
- ابراهيم كامل
- احمد المغربي
- احمد بيهجت
- احمد جلال
- احمد هنر
- اسعد سمعان اسعد
- أمين لاق
- جمال مبارك
- حاتم نيلزي مصطفى
- حاتم حسن
- وهدد هاشم يحيى
- رشيد محمد رشيد
- شفيق القناني
- عادل البلبان
- فاريق الباز
- محمد سكاندر
- محمد العريمان
- محمد تيمور
- محمد شتا
- محمد شفيق جبر
- محمد فريد خميس
- معتز الاضي
- مثير عبد النور

الإدارة
أحمد جلال
المدير التنفيذي

ففي مصر، إذا نظرنا على سبيل المثال إلى الشركات المساهمة بالقطاع الصناعي، نلاحظ أن المعدل الفعلي للضريبة يصل إلى ٢٤%، بينما لا يتعدى المعدل الاسمي نسبة ٢٣%، إلا أن ارتفاع المعدل الفعلي للضريبة في مصر مقارنة بالمعدل الاسمي، هو أمر يدهش، إلا أن هذا الملاحظة تظل مفيدة لتسببها، الأول أنها توضح أن المستثمرين في مصر يواجهون معدلات فعلية للضرائب أعلى مما تتضح عنه المعدلات الاسمية، مؤكدة بذلك أن تشجيع الاستثمار، وإن كان يستلزم تخفيض المعدل الاسمي للضريبة، إلا أنه يتطلب أيضا العمل على معالجة الأسباب الأخرى المسؤولة عن ارتفاع المعدل الفعلي عن المعدل الاسمي، الثاني أنها تضع أمام راسمي برنامج الإصلاح الضريبي مجموعة

شكل رقم 11 المعدل الاسمي والعمر للضريبة في مصر



الخدمات



من الخيارات لتخفيض أثر النظام الضريبي على تكلفة رأس المال. والمقصود بذلك الاختيار بين تخفيض الأنواع المختلفة من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

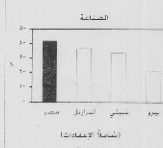
وفيما يتعلق بالمعدل الفعلي للضريبة في مصر مقارنة ببات المعدل في بعض دول أمريكا اللاتينية، نلاحظ من الشكل رقم 2 ارتفاع العبء الفعلي للضريبة في مصر (٢٤%)

مقارنةً بالبرازيل (٢٦%) وشيلي (٢٧%) وبيرو (٢٤%)، وذلك في حالة تقدير المعدل الفعلي دون أخذ الإعفاءات الضريبية في الاعتبار، ولا يختلف الوضع في حالة خصم الإعفاءات الضريبية، إذ ظل العبء الحقيقي للضريبة في مصر في كل ارتقاها مقارنة بهذه الدول الثلاث، ولا شك أن الارتفاع النسبي للمعدل الفعلي للضريبة في مصر يعمل في طبيعته آثارا عكسية على الاستثمار المحلي وعلى قدرة الاقتصاد المصري على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي وقت تتحدث فيه المنافسة على اجتذابها.

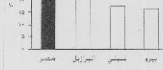
المعدل الفعلي للضريبة والقرارات الاستثمارية في مصر

توضح تقديرات المعدل الفعلي للضريبة أن النظام الضريبي المصري، يتميز في المعاملة الضريبية على نحو يؤثر على القرارات

شكل رقم 12 المعدل الفعلي للضريبة في مصر مقارنة ببعض الدول (بموجب إعفاءات)



الصناعة



المرجع: المؤسسة المصرية للصحة بواسطة المعالج والمستهة للمحل المصري

الاستثمارية الخاصة باختيار الشكل القانوني، والنشاط الاقتصادي، واستراتيجية الإنتاج لسوق المحلي أم لتصدير، ومصادر التمويل، وهكذا الأصول الثابتة، وفيما يلي نستعرض أهم ملامح هذا التمييز:

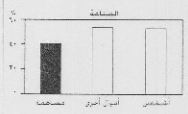
- يميز النظام الضريبي في المعاملة الضريبية لصالح الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة، علي حساب الأشكال القانونية الأخرى، ففي قطاع الصناعة مثلا، يبلغ المعدل الفعلي للضريبة بالنسبة للشركات المساهمة ٢٤% فقط، بينما يرتفع هذا المعدل ليصل إلى ٥٥% بالنسبة لشركات التوصية بالأهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وإلى ٥٤% في حالة شركات الأشخاص (شكل رقم ٢).
- ويرجع ما تقدم من أن قانون الضرائب يمنح فقط الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة، حق خصم مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع، بما لا يزيد على المائة التي يقرها البنك المركزي على الودائع لدى البنوك، من الأرباح الخاضعة للضريبة.

تكتشف تقديرات المعدل الفعلي للضريبة عن أن النظام الضريبي يعطي المساهمة مقارنة بالأنشطة

الخدمية، فإذا نظرنا مثلا إلى شركات التوصية بالأهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، نجد أن المعدل الفعلي للضريبة يبلغ ٥٥% في الصناعة مقارنة بنسبة ٢٤% في الخدمات (شكل رقم ٤)، ويرجع هذا إلى خضوع الصناعة لمعدلات منخفضة للضريبة على الأرباح مقارنة بالخدمات. بالإضافة إلى منح الصناعة معاملة ضريبية تفضيحية فيما يتعلق بإهلاك الآلات والعدات والباني.

• توضح تقديرات المعدل الفعلي للضريبة على رأس المال (والتي لا تأخذ في الاعتبار ميزة استرداد الرسوم الجمركية على الخامات والمدخلات الوسيطة) أن النظام الضريبي لا يميز الأنشطة التصديرية عن الأنشطة التي تنتج لسوق المحلي، إلا في حالة شركات الأشخاص حيث يصل المعدل إلى ٥٤% بالنسبة للشركات التي تقوم بالتصدير، في حين يرتفع إلى ٥٤% في حالة الإنتاج لسوق المحلي (شكل رقم ٥).

شكل رقم ٣ المعدل الفعلي للضريبة والأشكال القانونية للشركات



الخدمات



الشركات



شكل رقم ٤ المعدل الفعلي للضريبة والتصنيف



الخدمات

المرجع: المؤسسة المصرية للصحة بواسطة المعالج والمستهة للمحل المصري

المرجع: المؤسسة المصرية للصحة بواسطة المعالج والمستهة للمحل المصري

أثر الإعفاءات الضريبية على المعدل الفعلي للضريبة.

حتى الآن اتسب تحليلنا على المعدل الفعلي للضريبة دون الأخذ في الاعتبار الإعفاءات الضريبية، والتي تمثل بعدا هاما لا يمكن تجاهله في أية دراسة للنظام الضريبي في مصر. خاصة وأن هذا النظام يعتمد بشكل واضح نسبيا على الإجازات الضريبية في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. ويترك النظام الضريبي في مصر كما يوضح قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لعام ١٩٩٧، بين نوعين رئيسين من الإعفاءات: النوع الأول خاص بالإعفاءات الممنوحة للمشروعات الخاضعة لنظام الاستثمار داخل البلاد والثاني يرتبط بالإعفاءات الموجهة للمشروعات المقامة في المناطق الحرة.

ويمكن تلخيص تأثير الإعفاءات الضريبية على المعدل الفعلي للضريبة في ثلاث نقاط محددة كما يوضح الشكل رقم (٨):

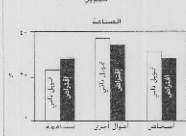
أولا تلعب الإعفاءات الضريبية دورا واضحا في تخفيض المعدل الفعلي للضريبة، ويسرى ذلك على كافة الأشكال القانونية لشركات، وأيضا على كل من النشاط الصناعي والخدمات. فعلى سبيل المثال، تؤدي الإعفاءات الممنوحة للمشروعات داخل البلاد إلى انخفاض المعدل الفعلي للضريبة على شركات الأشخاص بالقطاع الخدمي من ٢٨% إلى ٢٢%.

ثانياً، يلاحظ أن تأثير الإعفاءات على تخفيض المعدل الفعلي للضريبة بالنسبة للمشروعات في المناطق الحرة، يذوق بشكل ملموس التخفيض في حالة المشروعات المقامة داخل البلاد. فإذا نظرنا مثلا إلى الشركات المساهمة الصناعية، يلاحظ أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات داخل البلاد، تؤدي إلى انخفاض المعدل الفعلي للضريبة من ٤٢% إلى ٢٦%، بينما في حالة الإعفاءات للمناطق الحرة يصل المعدل الفعلي للضريبة بالنسبة للشركات إلى ٤% فقط. ويرجع هذا التفاوت إلى أنه بينما تؤثر الإعفاءات داخل البلاد على الضرائب المباشرة فقط، نجد أنها تسري في المناطق الحرة على كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

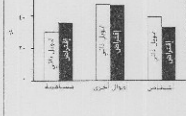
ثالثاً، وبالإضافة إلى ما تقدم، توضح التقديرات أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات داخل البلاد، تساعد على التخفيف من التحيز السابق الإشارة إليه ضد الخدمات، وكذلك ضد شركات التوصية بالأسم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأشخاص. ففي حالة استبعاد الإعفاءات، يصل المعدل الفعلي على الشركات المساهمة الخدمية نحو ٤٧% مقارنة بـ ٤٠% بالنسبة للشركات المساهمة العاملة في النشاط الصناعي، بينما يقل التفاوت في العبد الضريبي في حالة إدخال الإعفاءات في القياس. ليصل المعدل الفعلي في الحالة الأولى إلى ٢٢% مقارنة بحوالي ٢١% في الحالة الثانية. كذلك أوضح التحليل أن الإعفاءات الممنوحة للمشروعات في المناطق الحرة تكاد تؤدي إلى المساواة في العبد الحقيقي للضريبة بين مختلف الفرض الاستثمارية.

على الرغم من أنه ليس هناك شك في أن الإعفاءات الضريبية تخفف من عبء الضرائب على الاستثمار، إلا أن قضية الإجازات الضريبية تثير أيضا كثيرا من الجدل. إذ وضعت بعض الدراسات أنها تؤدي إلى فقدان الموازنة العامة قدرًا لا يستهان به من الموارد، فضلاً عن أن فعاليتها في تشجيع الاستثمار أصبحت موضعاً للنقاش على المستوى الدولي.

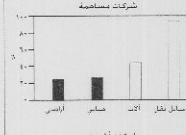
شكل رقم (٨): المعدل الفعلي للضريبة بمصر - التمويل



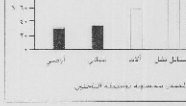
شكل رقم (٩): المعدل الفعلي للضريبة والأصول الثابتة (الصناعية)



شكل رقم (١٠): المعدل الفعلي للضريبة والأصول الثابتة (الخدمية)



شكل رقم (١١): المعدل الفعلي للضريبة والأصول الثابتة (الخدمية - بمصر)



يشجع النظام الضريبي على التمويل عن طريق القروض مقارنة بالتمويل بالأسم، والتمويل الذاتي في كافة الأنشطة الاقتصادية و بالنسبة لجميع الأشكال القانونية، باستثناء الشركات المساهمة (شكل رقم ٦). ويرجع ذلك إلى أن قانون الضرائب يمنح المقرضين الحق في خصم فوائد القروض من الأرباح الخاضعة للضريبة، فإذا نظرنا مثلا لشركات التوصية بالأسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة في القطاع الصناعي، نلاحظ انخفاض المعدل الفعلي للضريبة من ٢٧% في حالة الاعتماد على القروض بسهولة بالأسم كلياً، إلى نحو ٢٤% في حالة الاعتماد على القروض بنسبة ١:٢ ولا ينطبق ما تقدم على الشركات المساهمة، ويرجع ذلك إلى أن تزايد الاعتماد على القروض يؤدي إلى فقدان هذه الشركات ميزة خصم نسبة من رأس المال المدفوع من الوعاء الضريبي كما سبق إيجازها.

يتميز النظام الضريبي للاستثمار في الأراضي والمباني على حساب الاستثمار في الآلات والمعدات ووسائل النقل، إذ يلاحظ من الشكل رقم (٧)، أنه في حالة الشركات المساهمة، ينخفض المعدل الفعلي للضريبة على الاستثمار في الأراضي! إلى ٢٥% مقارنة بـ ٤٤% على الآلات، ويمكن تفسير هذا التحيز ضد الاستثمار في الآلات والمعدات ووسائل النقل بأحد كل من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.

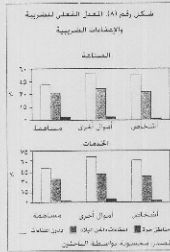
إجمالاً، يمكن القول بأنه على الرغم من انخفاض حدة التفاوت في العاملة الضريبية كنتيجة لتجهد الإصلاح الضريبي، إلا أن النظام الضريبي في مصر مازال يتميز إلى الشركات المساهمة مقارنة بالأشكال القانونية الأخرى، والصناعة على حساب الخدمات، كما يشجع على التمويل عن طريق القروض في مقابل التمويل بالأسم، والتمويل الذاتي، ويميز التصدير مقارنة بالإنتاج للسوق المحلي وكان التمييز محدوداً. وأخيراً يميز الاستثمار في الأراضي والمباني على حساب الاستثمار في الآلات والمعدات ووسائل النقل.

استخدم في هذا العدد اصطلاح المعدل الضعفي للضريبة كمرادف للمعدل الفعال للضريبة، وحيث أنه من الناحية التقنية هناك فرق بين المصطلحين، فقد رأينا ضرورة إيضاح أن هذا العدد من آراء هي السياسة الاقتصادية يركز على قياس المعدل الفعال للضريبة دون الضعفي، بمعنى أن الأرقام الواردة في هذا العدد تعبر عن المعدل الفعال للضريبة والذي يقبض الأثر الكلي للنظام الضريبي على الاستثمارات الجديدة. في حالة الالتزام الكامل للممولين، وهو ما يختلف عن المعدل الضعفي للضريبة والذي يوضح الضرائب التي يتقدم المستثمرون القانونيون بدفعها فعلاً.

المعدل الضعفي للضريبة على رأس المال والقرارات الاستثمارية في مصر

التوصيات

من الممكن إيجاز تأثير النظام الضريبي على الاستثمار في مصر في نتيجتين أساسيتين **النتيجة الأولى**، هي ارتفاع المعدل الضعفي للضرائب في مصر، مقارنة بالعدل الاسمي، بالإضافة إلى ارتفاع المعدل الضعفي أيضاً في مصر مقارنة بالمعدلات الضعفية في بعض الدول الأخرى. **والنتيجة الثانية**، يعنى أن السياسة الضريبية في مصر تميز في المعاملة الضريبية بين الفرض الاستثمارية المختلفة على نحو قد يؤدي إلى غلبة الاعترافات الضريبية على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.



وإستناداً إلى هاتين النتيجتين نورد بعض المقترحات ذات التوجهات العامة، والتي تستهدف تخفيض العبء الضعفي للضريبة على تكلفة الاستثمار في مصر، وتقليل حدة التمييز في المعاملة الضريبية بهدف تحقيق مزيد من الكفاءة والعدالة والحياد في النظام الضريبي.

نحو تخفيض العبء الضعفي للضريبة على تكلفة الاستثمار

هناك عدة محاور يمكن الاعتماد عليها لتخفيض العبء الضعفي للضريبة على تكلفة الاستثمار، أولاً من الممكن تخفيض المعدل الاسمي للضريبة، حيث أوضحت تجارب بعض الدول أن مثل هذا التخفيض عادة ما يؤدي إلى خفض الاستثمار، كما أنه قد يكون مصحوباً بزيادة في الإيرادات العامة في المدى المتوسط، وفي هذا الخصوص، من المقترح استحداث معدلات البادئة في بعض الدول الثمينة والواردة بالجدول رقم (١)، تالياً، من المهم أن يشمل برنامج التخفيض الضرائب غير المباشرة، وبصفة خاصة التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، إذ بالإضافة إلى تأثيرها على رفع تكلفة الإنتاج، فإنها تؤدي أيضاً إلى تمييز ضد الصادرات وضد الاستثمار في الآلات والعدات، بل ذلك في الأهمية ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بصفة خاصة، وأخيراً قد يضم برنامج التخفيض توليفة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة

وأياً كان منهج التخفيض، فمن الضروري أن يستند تحديد الضرائب التي يجب أن تخفض، وكذلك درجة التخفيض إلى تقديرات مسبقاً لرونه الإيرادات الضريبية لمعدلات التخفيض المستهدفة، كما أنه من الضروري عند صياغة خطة التخفيض، أن تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المتوقعة مثل هذا التخفيض على التوازن العامة للدولة، وهو الذي يستلزم أن يصاحب برنامج التخفيض، مراجعة لنظام الإعفاءات الضريبية، وهو ما سوف نناقشه لاحقاً.

نحو زيادة فعالية وكفاءة السياسة الضريبية كإداة لتوجيه الاستثمار.

وفيما يتعلق بالمعاملة الضريبية التمييزية وما قد تؤدي إليه من اختلال في نمط توزيع الاستثمارات، فإننا نقدم المقترحات التالية:

- ضرورة العمل على تقريب معدلات الضريبة على الأرباح بين الأنشطة الاقتصادية والأشكال القانونية المختلفة للشركات، لتحد من التمييز لصالح الصناعة على حساب الخدمات، ولصالح شركات الأموال ضد شركات الأشخاص.
 - الاهتمام بمراجعة وترسيخ الإعفاءات والحوافز الضريبية (المخصص عليها في قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لعام ١٩٨١ وتعديلاته) وكذلك الإجازات الضريبية (الواردة بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧) وذلك لتخفيف من الشوائب في الأعباء الضريبية بين المستثمرين. وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد التفكير في استبدال الإجازات الضريبية بحوافز ما يلبه أكثر حياداً مثل مخصصات الاستثمار Investment tax allowances or credits، ويمكن أن تأخذ تلك الحوافز شكل إعفاء متسارع أو السماح بخصمه نسبة من المنفقات الاستثمارية من الوعاء الضريبي، أو من الضرائب المستحقة.
 - وأخيراً لا بد من العمل على قصر الاستفادة من الإعفاءات الضريبية بالمناطق الحرة على المشروعات التي تقوم بالتصدير فقط.
- وفي النهاية، ليس هناك شك في أن أي إصلاح ضريبي لن يكتب له النجاح في حيز معدل الاستثمار القومي، ورفع مستوى كفاءته مهما أحكمت صياغته، دون إدارة ضريبية تتحلى بأكثر قدر من البرونة والكفاءة والفاعلية.

أحمد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى دراسة

Klein El Din, Hanaa, Samira Fawzy and Amal Refaat (forthcoming), "Marginal Effective Tax Rates and Investment Decisions in Egypt, ECES, Working Paper Series.

يشير إلى شركات التوصية بالأسمه والشركات ذات المسؤولية المحدودة في الرسوم البيانية بأموال أخرى
تمتد تقديرات المعدل الضعفي للضريبة على افتراض أن عمر الاستثمار ١٠ سنوات و مدة الإعفاء الضريبي ٥ سنوات.

قام بكتابة هذا العدد من "آراء في السياسة الاقتصادية"

المكتورة/سميحة فوزي - المركز المصري للدراسات الاقتصادية وجامعة القاهرة،
والم رفعت - المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات عن المركز وإصداراته اتصل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية،

مركز التجارة العالمي - ١٩١ كورنيش النيل - الدور ١٠ - ١٤ القاهرة - ١١٢٢٠ - مصر
تليفون ٥٧٨١٢٠٠ (٢٠٢)
فاكس ٥٧٨١٢٠٥ (٢٠٢)

E-mail: eces@eces.org
http://www.eces.org